

استراتيجية تنويع الاقتصاد الإماراتي واستحداث بدائل النفط / دراسة في الجغرافية السياسية

بحث مستقل من أطروحة الدكتوراه

(استراتيجية نموذج التحديث في دولة الامارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية السياسية)

Strategy to diversify the Emirati economy and develop alternatives to oil
/ a study of geopolitics

الأستاذ الدكتور

مجيد حميد شهاب البدري

جامعة الكوفة / كلية الآداب / قسم الجغرافية

حسين حاتم علي

جامعة الكوفة / كلية الآداب / قسم الجغرافية

Hussein Hatem Ali
University of Kufa / College of Arts
Department of Geography

Prof. Majeed Hamid Shihab Al-Badri
University of Kufa / College of Arts
Department of Geography

المستخلص

أن الاستراتيجية الاقتصادية التي اتبعتها دولة الإمارات هي خليط متجانس من الإدارة والتفكير والطموح، أذ أنها انبثقت من الحاجة اليها والتخلص من الاقتصاد الريعي القائم على النفط الخام، وبذلك وحسب الاستراتيجية أن هذه البدائل ستوفر حتى عام ٢٠٣٠م مبالغ مالية تقدر بحدود ١٦٠ مليار دولار، ويبقى الاعتماد على النفط يشكل نسبة قليلة لا تتجاوز ١٠%، وقد استندت هذه الاستراتيجية البديلة عن النفط على مجموعة من المقومات الموجودة فعلاً أو التي تم إيجادها، كالأرصدة المالية والبنية التحتية والقوة الإنفاقية وحصافة التشريعات القانونية الصارمة، وكانت بدائل النفط تتمثل بالاستخدام الأمثل للقطاع البشري، أي الاستفادة القصوى من القطاع الخاص، أذ تم تفعيل الضرائب المفروضة على النشاطات

الاقتصادية والتجارية، واستحداث صناعات جديدة في المشهد الخليجي والعربي، كصناعة الطائرات وصناعة الأدوية فضلاً عن الاستثمار الكبير (السندات) في البنوك والاقتصاديات المتقدمة في الدول.

Abstract

The economic strategy pursued by the UAE is a homogeneous mixture of management, thinking and ambition, as it stems from the need for it and getting rid of the rentier economy based on crude oil, and accordingly, according to the strategy, these alternatives will save until 2030 AD amounts of money amounting to 160 billion dollars, and the dependence remains On oil, it constitutes a small percentage that does not exceed 10%. This alternative strategy for oil was based on a set of ingredients already existing or that were created, such as financial balances, infrastructure, spending power, and the prudence of strict legal legislation, and the alternatives to oil were represented By making optimal use of the human sector, i.e. maximizing benefit from the private sector, taxes on economic and commercial activities have been activated, and the creation of new industries in the Gulf and Arab landscape, such as the aircraft and pharmaceutical industries, as well as large investment (bonds) in banks and advanced economies in countries.

أولاً: المقدمة

انطلاقاً من مساعيها الرامية إلى ضمان النجاح المتواصل لعملية التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات، فقد حددت حكومة الإمارات من خلال استراتيجيتها العامة مجموعة من الارشادات والأولويات للتقدم الاقتصادي، أذ ركزت اجندتها السياسية بصورة مكثفة على الاقتصاد وعلى ضمان الرفاه الاقتصادي للمواطنين والمقيمين في الدولة، وقد جاءت تلك الاستراتيجيات؛ استجابةً للعديد من الفرص والتحديات التي تواجه تنميتها الاقتصادية وديمومتها، وأن تواجه الإمارات هذه الفرص والتحديات بهدف الوصول إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامةً وإلى التقليل من الاعتماد على النفط والتقلبات الدورية التي تصاحبه، وقد استفادت الإمارات من وضعها على خارطة الجيوسياسية وتفوقها الجيواقتصادي لمواكبة وتيرة التغير في هياكل البنى الاقتصادية الإقليمية، من خلال توظيف قدرات البحث والتطوير لتعزيز تنافسيتها مستقبلاً.

ثانياً: مشكلة البحث

١- ماهي مقومات التنويع الاقتصادي؟

٢- ماهي البدائل الاقتصادية التي ستحل محل النفط؟

ثالثاً: فرضية البحث

تكمن أهمية الفرضية بوضع المقترحات المناسبة لمشكلة المراد دراستها، وهي على النحو الآتي:

١- هنالك الكثير من المقومات الحقيقية التي من خلال يمكن أن تقود التنوع الاقتصادي منها، التنوع القوة الكبيرة للبنية التحتية التي تمتلكها دولة الإمارات، فضلاً عن كفاءة الانفاق الحكومي التشغيلي والاستثماري وقوته الكبيرة، وكبريات الاحتياطات المالية في المصارف الداخلية والخارجية، كذلك عن السعي في إمكانية التحول إلى الطاقة المتجددة والبديلة، أن جميع هذه المقومات لها الاستطاعة في إيجاد بدائل عن النفط في السنوات القادمة.

٢- تتوفر البدائل الاقتصادية اللازمة لأحلالها عن النفط، وتتمثل في زيادة إسهام القطاعات المالية بالاقتصاد، وزيادة وزن القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي، وزيادة وزن قطاع الشركات والمؤسسات بالنتائج الإجمالي.

رابعاً: هدف البحث

يتمثل هدف الدراسة في النحو الآتي:

١- معرفة الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها استخدام بدائل النفط.

٢- الاطلاع على المحركات الحقيقية للتنويع الاقتصادي.

٣- استشراف مستقبل الاستراتيجية، هل هي ناجحة أم لا ؟

خامساً: حدود منطقة الدراسة

أن دولة الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية وفي جنوب غرب قارة آسيا مطلة على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي، ولها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان، وتأتي تسمية الإمارات نسبة إلى الإمارات السبع التي شكلت اتحاداً فيما بينها عام ١٩٧١م وهي: إمارة رأس الخيمة وإمارة الفجيرة وإمارة عجمان وإمارة أم القيوين وإمارة الشارقة وإمارة دبي وإمارة أبو ظبي، وتقع دولة الإمارات العربية المتحدة بين خطي عرض (٢٢ و ٢٦،٥ درجة شمالاً) وخطي طول (٥١ و ٥٦،٥ درجة شرقاً)، أنظر (الخريطة - ١).

(الخريطة - ١) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة



المصدر: برنامج GIS اعتماداً على مركز الإمارات للبحوث والدراسات والاستراتيجية، العدد ٨، ص ٧٤.

سادساً: الكلمات المفتاحية

١- الاستراتيجية، ٢- التنوع، ٣- البدائل، ٤- النفط، ٥- القطاعات، ٧- الاقتصاد، ٨- التشريعات.

أولاً: مقومات التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات

اعتماداً للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، تتمتع دولة الإمارات بظروف مؤاتية للتنويع الاقتصادي، إذ تتسارع وتيرة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الأصعدة، ويقف وراء ذلك استراتيجيات تحديث الاقتصاد لخلق من بنيته نموذجاً في التنويع الاقتصادي، وبعد أن تمّ تجميع الأصول المالية بوساطة النفط، بدء التفكير جدياً بالبدائل للحفاظ على النفط للأجيال القادمة وتقليل الاعتماد عليه في الوقت الحاضر، وأدى ذلك لتبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، حيث اتاحت الإيرادات المتحققة من النفط في بناء اقتصاد مستقر ومستدام، من أجل تحفيز القطاعات غير النفطية وتنويع النشاطات الاقتصادية، وهناك مقومات كانت الأساس في اتباع سياسة تحديث الاقتصاد وتنويعه هي:

١- **قوة البنى التحتية:** يحتاج أي اقتصاد بمواصفات عالمية إلى بنية تحتية ملائمة بمعايير دولية، فضلاً عن وجود الخدمات ذات الصلة، لمواكبة تلك البنى الارتكازية والمحافظة عليها، وقد عملت حكومة الإمارات على ضمان وديمومة قوة نموها الاقتصادية عبر البناء على الأصول المتاحة لديها في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات والتقنيات، إذ استثمرت بحدود (٥٠) مليار دولار على مدى العقدين الماضيين

في تحديث البنية التحتية التي استند إليها نموها الاقتصادي، حيث سهلت شبكات طرق النقل والمواصلات الحديثة إمكانية ممارسة التجارة والاعمال مع مجموعات واسعة من شركائها الإقليميين والدوليين^(١)، من خلال شروعاتها بتحديث ضخم في قطاعات المرافق العامة والنقل البري والبحري والجوي، وذلك بغية ضمان عدم تأثر النمو الاقتصادي على نحو سلبي بعوامل مرتبطة بضعف طاقة البنية التحتية، وكان لها تركيز لتبني تقنيات المعلومات والاتصالات للارتقاء في المراتب المتقدمة عالمياً في مجال استخدام هذه التقنيات، فضلاً عن تأمين الارتباط التام للسكان في الدولة بالاقتصاد العالمي.

فقد أدركت الحكومة الإماراتية أن تحديث البنية التحتية وجعلها ذات مواصفات عالمية سينعكس على دعم مستويات النمو الاقتصادي المتوقع وتحفيز هذا النمو، ولذا قامت بتشجيع المستثمرين، للاستفادة مما هو متوافر في الدولة من مرافق عامة وشبكات الطرق والمواصلات وتقنيات المعلومات والاتصالات، لأن ذلك سيعزز من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حدٍ سواء بفرص النمو في السوق الإماراتي، ونتيجة لضخامة وحداثة البنى التحتية الإماراتية وتفوقها على البنى التحتية لجميع الدول الخليجية والعربية والشرق أوسطية، فقد حققت دولة الإمارات مراتب متقدمة عالمياً حسب المعايير والاعتبارات في هذا المجال، وهي على النحو الآتي:

أ- حصدت الإمارات المركز الأول عالمياً على صعيد جودة البنية التحتية في مؤشر (اجيلتي اللوجستي) لعام ٢٠١٩.^(٢)

ب - الأولى عالمياً في مؤشر جودة الطرق لعام ٢٠١٩.^(٣)

ج - الثالثة عالمياً في مؤشر (جودة البنية التحتية للمطارات ووسائل النقل الجوي) لعام ٢٠١٨.^(٤)

ح - الرابعة عالمياً في مؤشر (جودة البنية التحتية للموانئ البحرية) لعام ٢٠١٩.^(٥)

٢- كفاءة الإنفاق الحكومي وقوته: أن الإنفاق الحكومي هو أداة من الأدوات السياسية الاقتصادية الإماراتية، إذ تقوم الدولة بالإنفاق لتحقيق أهدافها الاقتصادية المرسومة مستقبلاً، مدركة أن سياسة الإنفاق ستخلق فرص لمصادر مالية جديدة، وعلى الرغم من قوة الوضع الاقتصادي الإماراتي حسب التصنيف العالمية، إلا أن الدولة متواصلة الإنفاق ولم تنقطع بل على العكس تزداد كلما وجدت هنالك تقلبات بالاقتصاد عالمياً، أي أن إنفاقها سيزيد في القطاعات الاقتصادية المساهمة في التنوع الاقتصادي للدولة، وبالتالي سوف لن تتأثر القطاعات المدعومة بالإنفاق الحكومي جراء الصدمات الخارجية، كما أن المواطن سيكون بعيداً عن الازمات الاقتصادية، كالأزمات السياسية والمالية، لأن إنفاقها خالق لإيرادات

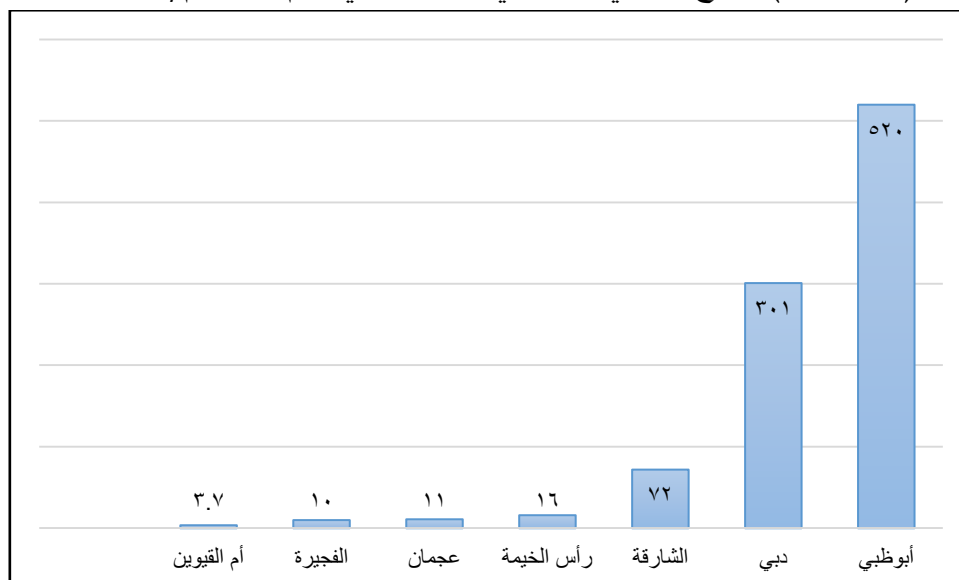
مالية ستدعم المشاريع الحكومية وخطط التنمية التي تسعى بدورها إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويتمثل إنفاق حكومة الإمارات في القطاعات التالية:

أ- الانفاق الاستهلاكي: ويتمثل الانفاق الاستهلاكي في مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات التي يستهلكها المواطنون، كالرواتب والأجور والمكافأة والمساعدات، ويشكل هذا الانفاق الجزء الأقل عند مقارنته بالإنفاق الاستثماري، إذ تصل نسبته إلى (٤٠) % من ميزانية الدولة^(٦)، وقامت أيضاً بمقاربة مجالات الانفاق بين القطاعات الاقتصادية، تجنباً لآثار السلبية التي يمكن أن تحدث في حالة تجاوز الانفاق الاستهلاكي الانفاق الاستثماري.

ب - الانفاق الاستثماري: ويأخذ شكلين، الأول: الانفاق على مشاريع البنية التحتية الأساسية، وهي مشاريع ضرورية وإساسية للاقتصاد الوطني، الثاني: الانفاق على المشاريع الإنتاجية للدولة، كمشاريع التنويع الاقتصادي، وتصل نسبة أنفاق الحكومة الإماراتية الاستثماري إلى (٤٥) % من ميزانية الدولة^(٧)، إذ كلما زاد الانفاق الاستثماري على الانفاق الاستهلاكي، سيؤدي ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر.

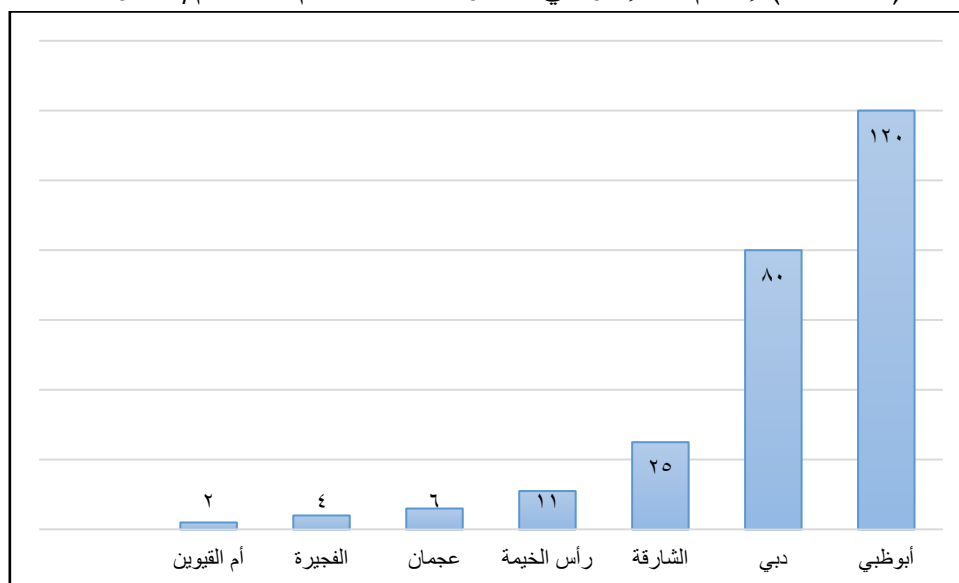
ج - الانفاق التكنولوجي والابتكار: لقد خصصت حكومة الإمارات جزءاً ليس بالقليل من ميزانيتها السنوية للأنفاق على التكنولوجيا والابتكار، وذلك للإفادة منها في تدعيم عمليات التنويع الاقتصادي، وإدخالها بتفاصيلها المختلفة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتصل نسبة التخصيصات لهذا الانفاق من ميزانية الدولة إلى (١٠) % سنوياً^(٨)، وتشارك بوضع هذه الإنفاقات جميع إمارات الدولة لكن بنسب مختلفة، أنظر (الشكل ٨) و(الشكل ٩)، وجاء ذلك الانفاق التكنولوجي والابتكاري، نتيجة لاستحداث وزارتي العلوم المتقدمة والذكاء الاصطناعي المعنيين بالتكنولوجية والابتكار، وأثر هذين المجالين في تنويع الاقتصاد، ونتيجة لكفاءة وقوة الانفاق الحكومي، فقد احتلت دولة الإمارات للأعوام (١٧-١٨، ٢٠١٩) م على التوالي المرتبة الأولى عالمياً في مجال كفاءة الانفاق الحكومي الصادر عن تقرير التنافسية العالمي^(٩). إذ تواصل حكومة الإمارات في اعتماد أفضل الممارسات في مجال الإدارة المالية الفاعلة وتطبيقها، مستندة إلى منظومة من القيم والمرجعيات الدولية الهادفة إلى حماية النظام المالي وتحديثه وبناء اقتصاد مستقر ومستدام يمتاز بالمرونة والتنوع من جهة، وتوفير الأرضية المرتكزة على أساسية صلبة للاستحواذ على الاستثمارات العالمية من جهة أخرى، لرفد ميزانية الدولة بالمصادر المالية الغير معتمدة على النفط.

(الشكل - ٨) الناتج المحلي الاجمالي للأمارات في عام ٢٠١٨م/ مليار ريال



المصدر: الحكومة الإماراتية الاتحادية، وزارة المالية، قسم الموازنة الاتحادية، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٨م

(الشكل - ٩) إسهام كل إمارة في الموازنة السنوية لعام ٢٠١٨م/ مليار ريال



المصدر: الحكومة الإماراتية الاتحادية، وزارة المالية، قسم الموازنة الاتحادية، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٨م

٣- قوة الاحتياطات المالية: تتمثل الاحتياطات المالية بالودائع والسندات والمصوغات الذهبية التي تحتفظ بها الدولة في مصارفها، وتتنوع هذه الاحتياطات المالية بين الدولار واليورو والين وغيرها، وتستعمل هذه الاحتياطات المالية للوفاء بالتزامات المالية كالديون الداخلية والخارجية وتلبية حاجة النمو، كما أنها تشجع وكالات التصنيف الائتمانية على اصدار تصنيفات ائتمانية جيدة من شأنها أن تعزز من مكانة الدولة

وتستقطب من خلالها الاستثمارات العالمية، وذلك لأن احتياطها من النقد الأجنبي يبقى مقياساً مهماً يعكس مستوى جدارة الدولة في تسديد ديونها، أذ تسمح هذه الاحتياطيات للحكومة بالتلاعب بأسعار صرف العملات لتحقيق الثبات والاستقرار لها، وذلك لتوفير بيئة اقتصادية مؤاتية للنمو، أما الاحتياطيات من الذهب فهي تحافظ على سعر ثابت للعملة الوطنية من التقلبات في الأسعار إقليمياً وعالمياً، وتمتلك دولة الإمارات احتياطيات مالية وصلت إلى (١٠٠) مليار دولار في عام ٢٠١٩م، محتلة بذلك المرتبة (٢٦) عالمياً والثالثة عربياً^(٨)، أما الاحتياطيات من الذهب فقد بلغت (٧) آلاف طن في عام ٢٠١٩^(٩)، وقد استثمرت الإمارات هذه الاحتياطيات المالية والذهبية في الحفاظ على أسعار صرف العملة الوطنية بشكل ثابت، وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، وتعزيز ثقة الدائنين والمستثمرين الأجانب في اقتصادها وفي أهلية الدولة بخصوص التزاماتها للشركات المستثمرة، كذلك مكنتها هذه الاحتياطيات من تجنب الاستدانة من الخارج في حال وجود نفقات غير متوقعة تستلزم سداد مقابل العملات الأجنبية.

٤- إمكانية التحول إلى الطاقة المتجددة والبديلة: الطاقة المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمية غير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة، لكنها متجددة باستمرار وهي نظيفة لا ينتج عنها تلوث بيئي نسبياً، ومن أهم مصادرها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه^(١٠)، أما الطاقة البديلة فهي التي يتم توليدها من خلال التفاعلات والمفاعلات النووية، كالطاقة النووية والهيدروجينية والطاقة المتولدة من الفحم والنفائات وغيرها من المواد العضوية المستعملة في توليد الطاقة^(١١)، وقد استخدمت دولة الإمارات الطاقة المتجددة والبديلة في العشرة الثانية من القرن الواحد والعشرين بعد أن خطت لاستخدامها في بداية القرن الحالي، سعيًا منها في أن تصل نسبة مساهمتها إلى (٢٥ - ٣٠) % من مجموع الطاقة المستخدمة في الدولة في عام ٢٠٢٠، على أن تصل نسبتها إلى (٥٠) % في عام ٢٠٥٠^(١٢)، وتستخدم دولة الإمارات في جميع إماراتها الطاقة البديلة والمتجددة وبنسب مختلفة وهي على النحو الآتي:

أ. الطاقة البديلة، وتتمثل في:

١- الطاقة النووية: برزت الطاقة النووية السلمية كخيار أمثل لدولة الإمارات، كونها تستعمل تكنولوجيا أمنة وصديقة للبيئة وموثوقة، كما أنها مجدية اقتصادياً وقادرة على إنتاج كميات كبيرة من الكهرباء، وستسهم هذه الطاقة بتنويع امدادات الطاقة مع ضمان الحصول عليها مستقبلاً، وقد أسست الحكومة الإماراتية (مؤسسة الإمارات للطاقة النووية) في عام ٢٠٠٩م، والتي أطلقت مشروع البرنامج النووي السلمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١١م، وقامت بإنشاء أربع محطات نووية موزعة

جغرافياً على جميع انحاء البلاد، الواحدة منها ذات إنتاجية تشغيلية تبلغ (١٤٠٠) ميكا واط بمجموع كلي (٥٦٠٠) ميكا واط، ومن المتوقع أن توفر وحدات الطاقة النووية الأربع نحو (٢٥)% من احتياجات الدولة من الطاقة، وأن تخفف بحدود (١٢) مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كل عام^(١٣).

٢- تحويل النفايات إلى طاقة: قامت حكومة الإمارات بإنشاء محطة لتحويل النفايات إلى طاقة كهربائية في كل إمارة، بمجموع كلي للطاقة بلغ (٥٠٠) ميكا واط^(١٤)، وستسهم هذه المحطات في الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بأكثر من مليون طن سنوياً، كما أنها أنهت وجود النفايات وأماكن طمرها بتحويلها إلى طاقة، وتضم إمارة أبو ظبي أكبر محطة لتحويل النفايات إلى طاقة في العالم بطاقة إنتاجية (١٠٠) ميكا واط.

ب - الطاقة المتجددة، وتتمثل في الآتي:

١- الطاقة الشمسية: تعد الطاقة الشمسية المصدر الثاني للطاقة المنتجة من المتجددة والبديلة في دولة الإمارات، وقد وصل مجموع الطاقة الشمسية المنتجة عام ٢٠١٩ إلى (١١٠٠) ميكا واط، على أن تصل في عام ٢٠٣٠م إلى (٢٠٠٠) ميكا واط، ومن المتوقع أن تخفض هذه الطاقة غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث إلى الجو بكمية تصل إلى (٤) ملايين طن سنوياً، وأن أكبر هذه المحطات توجد في إمارتي دبي وأبو ظبي^(١٥)، وما يميز محطات توليد الطاقة الكهربائية من الشمس في أنها تعتمد على حرارة الشمس وليس ضوء الشمس، إذ تقوم هذه المرايا بتجميع وتركيز اشعة الشمس على أنبوب مركزي ينقل الحرارة إلى مواقع التسخين والتي تعمل على توليد البخار الذي يشغل التوربينات لتوليد الكهرباء.

٢- طاقة الرياح: تعد طاقة الرياح أقل أنواع الطاقة المساهمة في إنتاج الطاقة الكهربائية في دولة الإمارات، وقد تمّ بناء أول توربين يعمل بالرياح في جزيرة (صبر بني ياس)، ويصل مجموع الإنتاجية لطاقة الرياح إلى (٤،٠) ميكا واط^(١٦).

وعلى ضوء الاستخدامات للطاقة المتجددة والبديلة في دولة الإمارات، فقد حلت بالمرتبة الأولى عربياً والأولى في دولة الشرق الأوسط وفي المرتبة (٢٨) عالمياً من أصل (١١١) دولة^(١٧)، ضمن أكثر الدول التي تقود العالم في التحول إلى الطاقة النظيفة.

ولقد استثمرت وتستثمر الإمارات حتى عام ٢٠٣٠م بما يقارب (٣٥) مليار دولار في مجال الطاقة المتجددة والبديلة، بينها (٢٠) مليار دولار لمشروع محطة (بركة) النووية في غرب الإمارات ومشاريع الطاقة الشمسية وغيرها المتوزعة على جميع إمارات الدولة، وبهذه المشاريع تستهدف الإمارات الحصول سنوياً على ما يقرب من (٧) مليار دولار^(١٨)، لتدعم بها موازنة الدولة، وتستحصل الإمارات هذه الأموال

من خلال تقليل الاعتماد على النفط في تشغيل المحطات الكهربائية، وبيع الأخيرة على المواطنين والوافدين والشركات الأجنبية.

وبعد أن تم تحديد مقومات التحديث الاقتصادي في دولة الإمارات، فإن الخطوات اللاحقة تتمثل بوضع الخطط والاستراتيجيات للإفادة من تلك المقومات، والانطلاق بها نحو التنويع الاقتصادي، وإعداد خطط اقتصادية معمقة وبعيدة الأمد، وسوف تركز تلك الاستراتيجيات على الحالات ذات الأولوية في التنمية الاقتصادية المستدامة، أذ ستولي الحكومة دوراً مهماً على صعيد التأكيد على الأولويات الاقتصادية التي تجد لها انعكاساً لها في التنمية والتنويع الاقتصادي القائم على التحديث بوجه عام.

ثانياً: الخطط الاستراتيجية في تحديث وزيادة وزن القطاعات المالية في الاقتصاد

تسعى الحكومة الإماراتية إلى التقليل من التقلبات في النمو الاقتصادي بوجه عام وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص في التنويع الاقتصادي، فالأخير سوف يقلل من فرص تأثير التذبذب في أسعار النفط أو أي صدمات أخرى، مما يؤمن نمواً اقتصادياً أكثر استقراراً، وبغية تحقيق ذلك، ستركز الإمارات على القطاعات ذات الاستخدام الكثيف لرأس المال والموجه نحو القطاعات التي تحقق إيرادات مالية يتم من خلالها تمويل الميزانية السنوية للدولة، فالسيولة المالية المتحققة يتم استغلالها وتبويبها في خطط التنويع، وجعلها أحد العناصر الرئيسة لاستراتيجية الاقتصاد المستقبلي، وكان ضمن سياسة الحكومة أن يكون الجزء الأكبر من هذه السيولة المالية موجه نحو التمويل على مشاريع اقتصادية داخل الدولة، أو يجري استثمارها في مجالات نطاق مجلس التعاون الخليجي أو الدول العربية والإقليمية والدولية، كجزء من استراتيجية أوسع من التحديث الاقتصادي، وعلى ضوء ذلك فقد اعتمدت الحكومة الإماراتية على مجموعة من الإجراءات في تحديث القطاعات المالية وهي على النحو الآتي:

أ- زيادة إسهام القطاعات المالية بالاقتصاد، ويتم ذلك من خلال:

١- رفع الودائع المصرفية لتوفير السيولة المالية ودعم الإقراض: ويتم ذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي في هذه المصارف وتشجيع المواطنين والوافدين للإيداع، كذلك يتم استقطاب المستثمرين والشركات العالمية لوضع أموالها في المصارف والبنوك الإماراتية، وهذا الأمر سيزيد من مساحة إعداد المستفيدين من هذه القروض، ومن ثم زيادة فتح المشاريع التي يستفاد منها في دعم الموازنة السنوية للدولة.

٢- زيادة الاستثمارات في الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الناشئة: تشكل الاستثمارات الإماراتية التي توجد بأكثر من (٧٠) دولة في العالم، أنظر (الجدول - ٢٠) كأحد القوى الناعمة لدولة الإمارات مع الدول الكبرى والناشئة، وتبلغ مجموع استثماراتها (١٥٠) مليار دولار، وتحقق هذه الاستثمارات الكثير من

الأهداف المرجوة، منها ما يكون إيراد مالي وآخر سياسي، فالأول يمكن أن تحقق من خلاله سنوياً كأرباح يمكن أن تتراوح ما بين (١٠ - ١٥) مليار دولار^(١٩)، أما سياسياً فتتمثل الأرباح في تعزيز وكسب القرار السياسي في الدول المستثمر بها، وتطمح الإمارات لزيادة حجم هذه الاستثمارات لتصل إلى (٢٠٠) مليار دولار في سنة (٢٠٣٠) م في (١٠٠) دولة حول العالم، بإيراد يصل إلى (٢٠) مليار دولار سنوياً.

(١) Eden Logan, Planning and Strategy, University of Washington, General, 1999, p 18

الجدول (٢٠) بعض الدول التي تستثمر بها الإمارات / مليار دولار عام ٢٠١٨م

ت	اسم الدولة	حجم الاستثمارات/ مليار دولار
١	الهند	٢٦
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٢١
٣	مصر	٢٠
٤	المغرب	١٥
٥	الأردن	١٥
٦	الجزائر	١٠
٧	السودان	٦,٥
٨	جنوب افريقيا	٦
٩	فرنسا	٥,٥
١٠	روسيا	٥
١١	تونس	٤
١٢	ليبيا	٢
١٣	الصومال	١,٥
١٤	المانيا	١,٥
١٥	الصين	١
١٦	لبنان	١
١٧	العراق	١
المجموع		١٤٢

المصدر: (١) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، قسم الشؤون الاستثمارية الخارجية، عام ٢٠١٨م، ٨. (٢) صحيفة البيان الإماراتية، الاستثمارات الإماراتية في الخارج، قوة ناعمة تعزز مكانة الدولة عالمياً، العدد ٤٢٥، عام ٢٠١٨م.

٣- زيادة الاستثمارات في السندات الحكومية الدولية: تستثمر الإمارات أموالها في سندات دولية، أي في مصارف دول كبرى، تحقق من خلالها فوائد يمكن أن تدعم ميزانيتها سنوياً، وتستثمر حالياً الإمارات بحوالي (١٩) مليار دولار بفوائد سنوية تصل إلى (٧٥٠) مليون دولار^(٢٠)، وسيرتفع هذا الرقم الاستثماري في السنوات القادمة إلى (٤٠) مليار دولار من أجل تحقيق أرباح سنوية تصل إلى (٢) مليار دولار، تدعم موازنة الدولة.

ب - زيادة وزن القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي قامت بها تتمثل في الآتي:

١- تخفيف فاتورة الابتعاث إلى الخارج والاعتماد على تكوين الكوادر المحلية: تكلف الدولة سنوياً بحدود (٣٠٠) مليون دولار^(٢١)، وبعد أن قامت الحكومة بفتح فروع للجامعات الكبرى على أراضيها، وتحديث بنية جامعاتها وإدخال أحدث أجهزة التعليم فيها، فأنها حافظت على مواطنيها من جهة واستقطبت طلاب أجانب للدراسة في الجامعات الوطنية والعالمية المفتوحة فيها، كما أنها استحصلت أموال من جراء الطلاب الدراسين على أراضيها.

٢- خصخصة بعض الأنشطة الاقتصادية الحكومية: أذ قامت الدولة بخصخصة بعض القطاعات المهمة كالنشاط الزراعي، للمواطنين والمستثمرين، وذلك بغرض تخفيف الدعم على هذا القطاع الحيوي من قبل الدولة، وبالتالي تحسين نوعية المحصول وزيادة كمياته، وهذا سيوفر للدولة بعض السيولة المالية التي تنفقها على هذا النشاط، وينفس الوقت تستحصل على الإيرادات كضرائب من هذا القطاع.

٣- تحويل الخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص (كالكهرباء والماء): تنفق دولة الإمارات على هذين القطاعين سنوياً بما يقارب (٤) مليار دولار، ولذا فإن خصصتهما سيوفر للدولة بعض المبالغ المصروفة، كما أنها ستحقق بعض الإيرادات من القطاع الخاص وتحسين وزيادة في الطاقة الكهربائية والمائية^(٢٢).

٤- توفير المناطق الصناعية المحلية والمشاركة مع الجوار لخلق تكامل اقتصادي خليجياً وإقليمياً: في الإمارات هنالك أكثر من (٧) ألف منشأة صناعية متنوعة ما بين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة^(٢٣)، أنظر (الجدول -٢١)، وتخطط الدولة لزيادتها إلى (١٠) الآلاف في عام ٢٠٢٥م، وهذه المناطق الصناعية، أما بالاشتراك مع دول الخليج العربي أو أنها موجودة فعلاً داخل الدولة، وقد بلغت الاستثمارات الحكومية فيها بحدود (٣٠) مليار دولار، وهذه المناطق الصناعية ستوفر سنوياً حتى عام ٢٠٣٠ (٣) مليار دولار.

الجدول (٢١) القطاعات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

ت	القطاع	نسبة مساهمتها %
١	المواد الغذائية والمشروبات	٣٠
٢	الصناعات المعدنية	٢٤
٣	منتجات الخامات غير المعدنية	١٤,٩
٤	صناعات تكرير النفط	٦,٦
٥	الصناعات الكيماويات	٦,٥
٦	صناعة المنتجات المعدنية	٥,٥
٧	قطاعات اقتصادية أخرى	١٢,٥

المصدر: الإمارات العربية المتحدة، وزارة الطاقة والصناعة، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٨ م.

٥- تأهيل الايدي العاملة الوطنية: وذلك لخفض من قيمة الحوالات المالية إلى الخارج والتي تقدر سنوياً بحدود (٤,٥) مليار دولار^(٢٤)، وهذا سيمنع قدر المستطاع من تسرب العملة الصعبة إلى الخارج، والافادة من الايدي العاملة المواطنة للقيام بعمليات التنمية وديمومتها.

ج - زيادة وزن قطاع الشركات والمؤسسات بالنتائج الإجمالي، ويتمثل ذلك في الآتي:

١- إصلاح النظام الضريبي المفروض على الشركات الأجنبية والمحلية وعلى الافراد المواطنين والوافدين والمقيمين.

٢- رفع الدعم نسبياً عن قطاعات المحروقات والبتروكيماويات.

٣- دمج الشركات أو المصارف مع بعضها البعض لتوفير أكبر قدر من السيولة المالية.

٤- اندماج وتكامل اقتصادي لدولة الإمارات مع بعض الدول (كالاندماج مع السعودية) من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

وتستهدف حكومة الإمارات بهذه الخطط الاستراتيجية في تحديث الاقتصاد إلى خفض الاعتماد على النفط إلى أدنى مستوى ممكن في الناتج القومي الإجمالي، وفي الواقع لقد نجحت استراتيجيتها الاقتصادية، أذ وصلت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى (٧٠) % من الدخل القومي، وهناك بعض القطاعات الاقتصادية غير المفعلة في الوقت الحاضر، لأنها تخضع لاستراتيجية بعيدة الأمد، يمكن استغلالها في أي وقت حين تحتاج لها الحكومة، وفي حال استعمالها ستؤدي بشكل أو بآخر إلى خفض مساهمة النفط في الاقتصاد بنسبة (٢٠)^(٢٥) %.

ثالثاً: نموذج تحديث الاقتصاد وتنويعه في عصر النفط وما بعده

أن حفاظ دولة الإمارات ككثالث أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك إلى جانب رعايتها للقطاعات غير النفطية الأخرى، جعل منها أكبر اقتصاد متنوع في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وواحد من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على العالم، وهذا كان بسبب اتباع السياسة الاقتصادية السليمة لمستقبلها، فقد ركزت استراتيجيتها على الإصلاحات والتحسينات الاقتصادية بهدف تسهيل عملية الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط، أذ عكفت حكومة الإمارات على وضع وتحديث مختلف القوانين المتعلقة بخلق نموذج اقتصادي متنوع في المنطقة، من خلال إيجاد الاستثمارات الأجنبية والمحلية والحكومية لدعم ابعاد التحديث الاقتصادي وملكيته وإظهار هويته الحقيقية، فضلاً عن توسيع قاعدة المعاملات التجارية والتحكيم الدولي، بغية تعزيز الإنتاجية الاقتصادية وتوسيع القطاعات غير النفطية.

وقد كشف تقرير (إنسايت) في عام ٢٠١٨م لجاهزية الإنتاج المستقبلي للعالم، أن دولة الإمارات لديها بنية تحتية متطورة وجاهزة لاستيعاب مرحلة ما بعد النفط، وأن جهودها في مجال الاقتصاد المستدام جعلها من الاقتصاديات الكبرى ذات الإمكانات العالية المحافظة على استقرارها من جهة وتحفيز ونمو القطاعات غير النفطية من جهة أخرى، أذ تحضر دولة الإمارات جيداً لمستقبلها الاقتصادي، كونها تأتي في صدارة الدول من حيث محركات الإنتاج والموارد المستدامة، وبالتالي فقد واصلت الدولة ممارسة تحسين الاستدامة ومواصلة الاستثمارات في كافة محركات الإنتاج، حيث تأمل الحكومة في دفع مسيرة التنمية بالتزامن مع متطلبات العالم المتغيرة، وسيضمن ذلك، استمرار قطاع النفط في الاسهام في الاقتصاد في المستقبل لكن بنسب تتراوح بين (٢٠ - ٣٠) % من الناتج الإجمالي^(١)، مع زيادة إسهامات القطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل أكبر عبر الجمع بعوامل أخرى كالرأس المال البشري والمادي والمالي، وبالتالي سيكون للدولة القدرة على توفير مستويات الإنتاجية والتنافسية العالمية، ومن خلال التناغم التام بين تلك العوامل فإنه سيكون بالإمكان تحقيق الهدف المزدوج المتمثل بتنويع الاقتصاد ونموه، ومن ثم فتح أفق ومجالات جديدة قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية والوافدة، الامر الذي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الاجل الطويل، وتتمثل استراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات بين الاستثمارات والتشريعات وهي على النحو الآتي:

أ- الاستثمارات:

نتيجةً لعمليات التحديث الاقتصادي التي أجريت على الاقتصاد الإماراتي منذ تسعينات القرن العشرين، فقد ارتفعت معدلات الاستثمارات الإماراتية الحكومية والوافدين والافراد المواطنين والشركات الأجنبية، فقد بلغت الاستثمارات الحكومية داخل الدولة في عمليات تحديث البنية التحتية وإعادة هيكلة الاقتصاد

الوطني بحدود (٤١٠) مليار دولار، امتدت لنحو عشرين سنة، أما الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة فقد بلغ في عام ٢٠١٩م (١٢٨) مليار دولار^(٢٦)، وقد قامت الحكومة الإماراتية بتخصيص نسبة كبيرة تصل إلى (٧٠) % من مجموع هذه الاستثمارات الحكومية والأجنبية نحو عجلة التنويع الاقتصادي، وتمثلت هذه الاستثمارات في القطاعات التالية:

١- **السياحة:** تستثمر الإمارات حتى عام ٢٠٢٢م (٦٢) مليار دولار في القطاع السياحي^(٢٧)، من خلال إنفاقها على البنى التحتية وإنشاء المرافق السياحية المتلازمة لها، وعلى الرغم من افتقار دولة الإمارات للمواقع الاثرية أو الطبيعية الجاذبة للسياحة، فقد قامت حكومة الإمارات بصناعة السياحة عن طريق توفير كل احتياجات السواح الأجانب من فنادق بدرجات سياحية مختلفة والمناطق الخضراء والأسواق العالمية والمدن العالمية، وقد بلغ مجموع السياح في عام ٢٠١٩م (٢٢) مليون سائح من مختلف الجنسيات، وقد بلغت الإيرادات المتحققة من هذا القطاع خلال السنة نفسها (٢٠) مليار دولار^(٢٧)، وتتوقع الدولة أن يصل عدد السواح في عام ٢٠٢٥م إلى (٤٠) مليون سائح بإيراد يبلغ (٣٨) مليار دولار. وقد فرضت الإمارات نفسها كواحدة من الوجهات السياحية الهامة على خارطة السياحة الدولية، أذ يمتزج بها الاصاله مع الحداثة والتطور، ويظهر ذلك من خلال النهضة العمرانية التي شهدتها، أذ تتنوع السياحة فيها، فبالمكان إيجاد مراكز تسوق عصرية واسواق شعبية مندمجة معاً، كذلك وجود مختلف الأجواء التي يرغب بها السائح الشتوية منها والصيفية، وبالتالي فإن السياحة في الإمارات فعالة وتستقطب على مدار السنة ومن كافة انحاء العالم، ويرجع ذلك إلى كثرة الفعاليات الموجودة فيها.

- **صناعة الطيران:** من ضمن استراتيجية التحديث في التنوع الاقتصادي في الإمارات هي صناعة الطيران، فقد قامت الحكومة الإماراتية بإنشاء شركة (ستراتا) المسؤولة عن صناعة الطيران في الدولة، وكانت بداية هذه الشركة بصناعة أجزاء صغيرة من الطائرات، وقد قامت الشركة بعقد شراكة مع الشركات العالمية الخاصة بصناعة الطيران، لمساعدتها في صناعة الطائرات المدنية وبكفاءة عالية وبأيدي مواطنة إماراتية، وقد تطورت هذه الصناعة إلى أن استطاعت الشركة من صناعة (٩٠) % من أجزاء الطائرة الرئيسية^(٢٨)، على أمل أن تتمّ صناعتها بشكل كامل في عام ٢٠٢٥م، لتتمكن من منافسة الشركات العالمية ابرزها (إيرباص)، وتتوقع الإمارات بأنها ستستحوذ سنوياً بعد الصناعة النهائية للطيران بحدود (٧) مليار دولار، من جراء إعادة تصنيع أو صناعة أو معالجة الأعطال من الطائرات المصنوعة محلياً أو عالمياً، وهذا الإيراد المالي سيدعم موازنة الدولة لتسهم في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- **صناعة أبحاث الفضاء:** تعد دولة الإمارات بمشاريعها في مجال الفضاء عملاً وطنياً تسابق به الدول المتقدمة، فضلاً عن كونه إضافة معرفية بشرية للمواطن وللمجتمع ككل، وقد دخلت الإمارات بشكل

رسمي في السباق العالمي لاستكشاف الفضاء في عام ٢٠١٤م، بعد أن تم إنشاء (وكالة الفضاء الإماراتية) وخصصت لها مبالغ وصلت إلى (٧) مليار دولار، وتتمثل الصناعات الفضائية الإماراتية في أنظمة (الياه سات) للاتصالات الفضائية وخدمات نقل البيانات والبث التلفزيوني عبر الفضاء، فضلاً عن صناعة الاتصالات الفضائية المتنقلة (الثريا)^(٢٩)، كما تضمنت صناعة دقيقة مثل البرمجة وتصنيع الروبوتات وأجزاء من الأقمار الاصطناعية، كذلك قامت الحكومة بإنشاء منطقة في أبو ظبي تحاكي أرضية الأجواء في الفضاء مع توفير الأدوات للتعايش والتأقلم معها، للذين يُعتمدون من قبل وكالات الفضاء للصعود إلى الفضاء، وتدير في الوقت الحاضر الحكومة الإماراتية عشرة أقمار اصطناعية، تتنوع بين أقمار الاتصالات الفضائية والبث الفضائي وأقمار المراقبة الأرضية والاستطلاع والملاحة والمناخ.^(٣٠)

وتوجد أيضاً مشاريع فضائية عدة مثل مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ المعروف باسم (مسبار الأمل) ومشروع المريخ ٢٠١٧م وبرنامج رواد الفضاء الإماراتيين^(٣١)، وتهدف هذه المشاريع إلى بناء مطار ومحطة للرحلات الفضائية في أبو ظبي لاستضافة الرحلات الفضائية لأغراض السياحة والبحوث العلمية، وقد استحصلت دولة الإمارات ببرنامجها الخاص بصناعة الفضاء وابحاثه العديد من المكاسب على المدى القصير والطويل، فقد بلغت صادرات الإمارات من الأجهزة المتعلقة بأجهزة الفضاء في عام ٢٠١٨م (٥٩٠) مليون دولار، على أن ترتفع إلى (٣) مليار دولار سنوياً عام ٢٠٣٠م، كما ستسهم هذه الصناعات في تدفق الاستثمارات وإقناع وجذب المستثمرين في هذا القطاع، بما يحقق الهدف الاستراتيجي للدولة، وهو اقتصاد معرفي تنافسي قائم على البحوث والابتكارات، ومحفزاً جديداً للنمو الاقتصادي القائم على تنويع القاعدة الاقتصادية.

٤- صناعة البتروكيماويات والمعادن: لقد شهد قطاع صناعة البتروكيماويات والمعادن في دولة الإمارات تطوراً ملحوظاً في الطاقات الإنتاجية على مدى (٢٠) الأعوام الماضية على وفق استراتيجية التنويع الاقتصادي، فقد ارتفع الإنتاج من (٧) مليون طن في عام ٢٠٠٠م إلى (٢١) مليون طن في عام ٢٠١٩م، وتأتي في مقدمة تلك الصناعات صناعة الألمنيوم^(٣٢)، وتسعى الدولة لرفع إنتاجية البتروكيماويات والمعادن إلى (٣٠) مليون طن سنوياً عام ٢٠٣٠م، لتحقيق إيرادات تصل إلى (١٤) مليار دولار سنوياً.

٥- الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية وعلوم الحياة: تضم دولة الإمارات (٣٤) مصنعاً للأدوية، أذ أنها تتفرد بشكل كبير على جميع الدول العربية والإقليمية، وتستورد المواد الأولية من الدول الإفريقية وغيرها من الدول الأخرى، ثم يتعامل مع هذه المواد بتقنية عالية ليتم صنع أكثر من (١٤٥) دواءً مبتكراً

فضلاً عن إنتاج الأدوية المتعارف عليها^(٣٣)، وتصدر دولة الإمارات أدويتها إلى أكثر (١٦٠) دولة في العالم، بإيراد سنوي يبلغ (٥) مليار دولار على أن يرتفع إلى أكثر من (١٠) مليار دولار في عام ٢٠٣٠م^(٣٤)، وقد حدثت الإمارات إنتاجها الدوائي مستفيدة من التغيرات الديموغرافية التي تجتاح العالم، مثل ارتفاع أعداد المسنين في الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية مع تنامي قوة الانفاق في الأسواق الناشئة، كذلك تمتلك الإمارات تقنيات جديدة التي تمكنها من اكتشاف الأمراض وصناعة الأجهزة المراقبة والمعالجة لتلك الأمراض، وقد اهتمت الدولة كثيراً بالبحث والتطوير في مجال صناعة الدواء، كما أنها افادت من علاقتها الدولية القوية والمتنوعة في استقطاب أفضل الشركاء والشركات في العالم، علاوة إلى ذلك دعم القطاع الدوائي في حركة التحديث التي شهدها قطاع التعليم.

٦- النقل والتجارة والخدمات اللوجستية: تتمتع الإمارات بتاريخ طويل في مجالي النقل والتجارة، نظراً لما تحظى به من موقع استراتيجي متميز، ولذا فإنها عملت على الاستمرار بتحديث هذا التقليد لتصبح مركزاً تجارياً رئيسياً للخدمات اللوجستية الموجهة للأعمال والصناعات، وخلال الخمسين سنة السابقة قامت الحكومة الإماراتية بإنشاء وتطوير البنية التحتية لموانئها وشبكات الطرق فيها كما أنها قامت بتحديث مطاراتها على كافة الأصعدة، لضمان أن ترتبط على محو أفضل بشركائها التجاريين في منطقة الشرق الأوسط وبقية دول العالم، ويوفر هذا القطاع المتمثل (بالنقل والتجارة والخدمات اللوجستية) سنوياً بما يقارب (٤) مليار دولار^(٣٥)، وتراهن حكومة الإمارات على المحافظة على نظام فاعل في مجال النقل البري والبحري والجوي، فضلاً عن الارتباطات القوية بالأسواق العالمية، لأنها حتماً ستقود إلى خلق قطاعات أخرى داخل الاقتصاد الإماراتي، وتسعى الإمارات إلى تحقيق (١٠) مليار دولار من هذا القطاع في عام ٢٠٢٥م، بوصفه قطاعاً مربحاً ومستداماً في تعزيز التنويع الاقتصادي للدولة.

٧- الخدمات المالية: يوفر قطاع الخدمات المالية فرصاً جديدة للدولة من أجل تنويع نشاطها الاقتصادي نحو مجالات لا تعتمد على المواد الخام، وسعت الدولة إلى تعزيز دورها كمركز للخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتصبح القائد المالي المرن في هذه المنطقة، وفي ظل النمو الذي يشهده الاقتصاد الإماراتي، بات هنالك طلب متزايد على الخدمات المالية المتطورة، بدءاً بالإعمال المصرفية التجارية ومروراً بإعمال الصيرفة الاستثمارية والتأمين وتمويل الشركات والمشاريع الضخمة، ويتسم النظام المالي في الإمارات بكونه مفتوحاً أمام الدول، الأمر الذي جلب المزيد من رؤوس الأموال والخبرات، ونتيجة لذلك فإن الإمارات تشتهر عالمياً بقوتها المالية ورصانة مؤسساتها المالية، وتستحصل سنوياً من هذا القطاع بحوالي (٦) مليار دولار، وهناك استراتيجية لتحديث هذا القطاع ليشمل جميع دول العالم في عام ٢٠٢٥م، لتصبح مساهمته في الناتج الإجمالي للدولة (١٢) مليار دولار سنوياً^(٣٦).

ب - التشريعات

تشكل القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في دولة الإمارات ركيزة أساسية ومفصلاً مهماً من مفاصل التنمية والتطور والنمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، كما تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإثبات مكانته وحضوره الإقليمي والدولي وزيادة حيوية البيئة الاستثمارية، وتهدف حزمة التشريعات إلى تعظيم قدرات الدولة التنافسية المؤسسية وتحقيق التنمية الشاملة وفقاً لاستراتيجية الحكومة الإماراتية وتحقيقاً لرؤية الإمارات لعام ٢٠٢١م، وتتمحور هذه التشريعات حول تنمية وتنويع الاقتصاد الإماراتي، وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يسهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة، وقد تمثلت تلك التشريعات بموائمة استراتيجية تحديث وتنويع الاقتصاد الإماراتي لجعل منه أنموذج منفرد في إقليم الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وقد ارتبطت تلك التشريعات بمجموعة من النشاطات الاقتصادية وهي على النحو الآتي^(٣٧):

١- منح تسهيلات تجارية للمستثمرين: لكي يثب جذب المستثمرين ورؤوس الأموال، قامت الحكومة الإماراتية بتقديم تسهيلات تجارية لهذه الفئة، لدمجها من ضمن استراتيجية التنوع الاقتصادي، وقد شملت هذه التشريعات مجموعة من القرارات أهمها:

منح المستثمرين تأشيرات إقامة لهم ولعوائلهم تصل إلى عشر سنوات، ورفع نسب تملك المستثمرين العالميين في الشركات إلى (١٠٠) %، كذلك منح المستثمرين حرية التنقل بين إمارات الدولة، فضلاً عن إمكانية فتح شركة بمجرد توافر المتطلبات الأقل، وغيرها من التشريعات التي تستقطب رؤوس الأموال من مناطقها إلى الدولة.^(٣٨)

٢- تخفيف الضرائب على بعض المنتجات: وذلك تشجيعاً لديمومة وزيادة بعض المنتجات الاستراتيجية لاسيما تلك التي تفتقر إليها الدولة وتأتي في مقدمتها النشاط الزراعي (النباتي والحيواني) ومنتجاته، كذلك شملت هذه المنتجات التقنيات الدقيقة الخاصة بالطائرات والمحطات الفضائية وتلك المتعلقة بالاختراعات والابتكارات، مدركة الدولة أنّ بهذا التخفيف ستسهم بشكل أو بآخر بحل مشكلة الندرة بالمواد.

٣- تشجيع وجذب تجارة التجزئة: نظراً للمساهمة الكبرى التي تقوم بها تجارة التجزئة في الإمارات، فقد قامت الحكومة بتشريعات تقلل من مخاطر الافراط بتجارة التجزئة وتعزيز وتعظيم دورها ككثاني أكبر قطاع اقتصادي في الدولة، وذلك من خلال سن تشريعات تراقب عمل هذه التجارة وفرض القيود على المخالفين، فضلاً عن تسهيل فتح الشركات المعنية بهذا المجال مع توفير القروض المالية لفتحها واعفائهم ضريبياً لفترة لا تتجاوز السنتين، ومن أمثلة تجارة التجزئة هي محلات السوبر ماركت والمجمعات التجارية وتجارة التجزئة عبر الانترنت، وقد بلغت الإيرادات المتحققة من هذه التجارة نتيجة

للتشريعات الجديدة في عام ٢٠١٨م (١٨) مليار دولار، وهناك جهود لزيادة إشراك القطاع الخاص بهذا المجال ليلبلغ (٢٥) مليار دولار في عام ٢٠٢٥م.

وقد احتلت دولة الإمارات المركز السابع عالمياً في جذب تجارة التجزئة من انحاء العالم^(٣٩)، وتطمح الإمارات في الوصول إلى المرتبة الأولى عالمياً في عام ٢٠٢٢م، بجذب أكبر لتجارة التجزئة على ضوء تشريعاتها الجديدة.

وتعتقد دولة الإمارات أن في استراتيجيتها الاقتصادية الخاصة بتنويع الاقتصاد بأنها ستوفر في عام ٢٠٣٠م، إيرادات مالية ترفد بها ميزانية الدولة الاتحادية والتي ستصل بحدود (١٧٠) مليار دولار سنوياً، وهذه الإيرادات لا تشتمل على الإيرادات المتحققة من النفط.

وستتضمن هذه الاستراتيجيات في التنوع الاقتصادي سنوات خمسية، متضمنة خطط واهداف محددة للنمو في جميع القطاعات الاقتصادية، كما ستضم هذه الاستراتيجيات خطط عمل دورية تمتد الواحدة منها مدة (١٢) شهراً، وسيتم بالاقتران مع هذه الاستراتيجية، إعداد خطط لدعم الإصلاحات في مجال السياسة العامة وتنمية الموارد اللازمة لنمو القطاعات التي تستهدفها هذه الاستراتيجيات الاقتصادية، وسوف تركز تلك الاستراتيجيات التحديثية على المجالات ذات الأولوية في النمو والتنمية والتنمية المستدامة للاقتصاد، وعلى نحو مماثل للتجارب الآسيوية والأوربية والأمريكية وغيرها، كون الاستراتيجيات الخمسية للتنويع الاقتصادي في الإمارات ستستفيد من التجارب الاقتصادية في الدول المتقدمة بشكل مباشر، ومن إسهام ومراجعة الخبراء والمؤسسات المستعان بهم في الدولة، في الاقتصاديات الكبرى ذات التجارب في التنوع الاقتصادي، فضلاً عن ذلك يمكن الاستفادة من نخبة الاقتصاديين الذين يمتلكون معرفة واسعة بجوانب اقتصاد الدولة وثقافتها الخاصة المنفتحة، وتسعى هذه الرؤية الاقتصادية للإمارات إلى خلق بيئة نموذجية للاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، غايتها النهاية هو الوصول إلى مجتمع قائم على المعرفة وقابل للتحديث والتطور الاقتصادي.

أن أفضل استراتيجية استعملتها حكومة ومؤسسات الإمارات هو (الترويج والترهيب) في تنويع وتحديث البنية الاقتصادية ومشاريعها العمرانية في مختلف المجالات، ففي الجانب الترويجي، فقد منحت امتيازات مالية كبرى وتسهيلات تجارية للمستثمرين في المشاريع المختلفة، والتي يتم إنجازها قبل وقتها المحدد وبجودة عالية، وكان الهدف من ذلك هو تشجيع المستثمرين على إكمال مشاريعهم بأوقات قياسية، أمّا الجانب الترهيبى فقد تمثل بفرض أقصى درجات العقوبات على المتجاوزين على الوقت المحدد للمشروع أو أن جودته رديئة، وأن كان يوماً واحداً قد تأخر المشروع، أو كانت جودت العمل (١)% ينتابه الشك، وقد تصل إلى سحب المشروع منه دون أيّ مقابل مادي، ويتم نفيه خارج الدولة ووضعه ضمن القوائم السوداء

العالمية بالنسبة للمستثمرين، وبالتالي ضمنت لنفسها حقوقها في جودت وسرعت تنفيذ المشاريع، كما تجعل من المستثمر تحت ضغوط الالتزام بقوانينها، فإذا كان المشروع قد تم إنجازَه قبل وقته المحدد، تقوم الدائرة المختصة بفتح تحقيق لمعرفة الكيفية التي عجلت من إنجازِه، وتستخدم وسائلها الإعلامية لإظهاره كورقة ضغط على المستثمرين الآخرين من أجل تحفيزهم وكسب منافساتهم، بينما إذا تأخر المشروع لأي سبب كان، تتخذ الدائرة المختصة إجراءاتها الرادعة، تبدأ بأول عملها هو سحب المشروع، وثانياً تجميد أصوله المالية في البنوك، وتتولى الدولة بإكمال بقية المشروع على أن يصبح ملكاً لها، مع استخدام وسائلها الإعلامية (الدولة) لترهيب المقصرين، وهذه السياسة كانت سبباً رئيساً في تقدمها.

وقد أوجدت دولة الإمارات لنفسها نموذجاً اقتصادياً خاص بها، وقد تأتى هذا النموذج من خلال ممارستها الاقتصادية العالمية وممازجة اقتصادها مع الاقتصاديات الكبرى المتقدمة، وبالتالي أصبح لدولة الإمارات اقتصاد مرن بنيتِه التكنولوجية ومخرجاته التنوع الاقتصادي وأدواته الأيدي العاملة الماهرة والتخطيط الاستراتيجي الذي تقوم به الدولة.

الاستنتاجات

- ١- تبنت الإمارات التخطيط الاستراتيجي القصير والمتوسط والبعيد الاجل في تحديث اقتصادها، من خلال وضعها أكثر من (١٠٠) استراتيجية اقتصادية لبلوغ الهدف المبتغى، وهو تقليل الاعتماد على النفط، أي الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي والاقتصاد المعرفي المبتكر، وقد عرفت تلك الاستراتيجيات بالتنوع الاقتصادي.
- ٢- إيجاد مقومات لذلك التنوع كالبنى التحتية وقوة الانفاق الحكومي على المشاريع وضخامة الاحتياطات المالية مع استعمال الطاقة البديلة والمتجددة لذلك التنوع، وقد انخفض بالفعل الاعتماد على النفط، أذ وصلت نسبة إسهاماته في ميزانية الدولة (٣٤،٣) %، وأن الهدف من ذلك هو الوصول باقتصادها إلى الاستدامة الاقتصادية ومن ثم العالمية.

التوصيات

- ١- أن استراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتية وإحلالها بدل النفط أو تقليل الاعتماد عليه، لا بد من أن تتمتع بمرونة عالية في التوقعات الإيجابية والسلبية، كذلك يجب أن تتطابق مع إمكانية الدولة وقدرتها على تنفيذ هذه الاستراتيجية، أي أن التوقعات المبالغ بها ستؤدي إلى انهيار هذه الاستراتيجية مستقبلاً، لأن الأسواق العالمية هي تابعة للقرار السياسي الدولي.

٢- وضع منظومة تشريعية مناسبة لهذا التغير الاقتصادي الكبير، على أن يتضمن بين ثناياه جميع المتغيرات الدولية، ويتبع أساليب حديثة في استقطاب كل الأموال الاستثمارية من الخارج، وتشجيع الاستثمارات الداخلية وفقاً لمبدأ المصلحة العليا للدولة.

الهوامش:

- (١) مجلة سامبا الاقتصادية، دولة الإمارات العربية المتحدة (اقتصاد مستدام في مواجهة الركود العالمي)، سلسلة تقارير، عام ٢٠١٤م، ص ٧٣.
- (٢) الجمعية العامة للأمم المتحدة، صندوق البنك الدولي، التقرير السنوي لمؤشر أجيلتي اللوجستي لعام ٢٠١٩م، ص ٢.
- (٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة، صندوق البنك الدولي، التقرير السنوي لمؤشر جودة الطرق لعام ٢٠١٩م، ص ٢.
- (٤) المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، التقرير السنوي للتنافسية العالمية لجودة البنية التحتية للمطارات لعام ٢٠١٨م، ص ٣.
- (٥) المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، التقرير السنوي للتنافسية العالمية لجودة البنية التحتية للموانئ البحرية لعام ٢٠١٩م، ص ١.
- (٦) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الموازنة الاتحادية للدولة لعام ٢٠١٨م.
- (٧) المصدر نفسه .
- (٨) الجمعية العمومية للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، قسم الاحتياطات المالية النقدية، تقرير لعام ٢٠١٩م.
- (٩) مجلس الذهب العالمي، لندن، التقرير السنوي لاحتياطات الذهب للدول، تقرير لعام ٢٠١٩م.
- (١٠) Peter Hoffmann, Future Futures Sources, Dar Al-Farabi, General, 2011, p19
- (١١) د. محمد سعيد الطاهر، د. مأمون احمد محمد النور، الطاقة البديلة، جامعة النيلين، عام ٢٠١٥م، ص ٢٤.
- (١٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العلوم المتقدمة، تقرير استراتيجية رؤية الإمارات المؤتية ٢٠٧١م، عام ٢٠١٣م
- (١٣) مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، أبو ظبي، شبكة الانترنت، <https://www.enec.gov.ae>
- (١٤) إمارة بو ظبي، شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة، استراتيجية الطاقة البديلة، عام ٢٠١٦م.
- (١٥) إمارة دبي، بلدية دبي، مشروع دبي المستدامة، عام ٢٠١٦م، ص ٥.
- (١٦) الحكومة الإماراتية الاتحادية، وزارة الطاقة والصناعة، مشروع طاقة الرياح، بيانات غير منشورة عام ٢٠١٨م.
- (١٧) الأمم المتحدة، صندوق البنك الدولي، الدول المنتجة للطاقة المتجددة، التقرير السنوي لعام ٢٠١٨م، ص ٢٤
- (١٨) الحكومة الإماراتية الاتحادية، وزارة الطاقة والصناعة، قسم مشاريع الطاقة المتجددة، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٧م.
- (١٩) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، قسم الاستثمارات، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٨م، ص ١٦،
- (٢٠) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، قسم الشؤون الاستثمارية الخارجية، عام ٢٠١٧م.
- (٢١) الإمارات العربية المتحدة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٦م.
- (٢٢) الإمارات العربية المتحدة، وزارة الطاقة والصناعة، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٧م.
- (٢٣) الإمارات العربية المتحدة، وزارة الطاقة والصناعة، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٨م.
- (٢٤) الهيئة الإماراتية للهوية، أبو ظبي، الإمارات ... أكثر الدول تقدماً في معالجة البطالة، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٧م.
- (٢٥) الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، قسم الشؤون النفطية، بيانات غير منشورة عام ٢٠١٦م.

- (٢٦) الأمم المتحدة، المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير إنسايت لجاهزية الإنتاج في المستقبل، عام ٢٠١٨م، ص ٢٣.
- (٢٧) الإمارات العربية المتحدة، وزارة شؤون مجلس الوزراء، الهيئة العليا للسياحة، بيانات غير منشورة عام ٢٠١٧م
- (٢٨) مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، تشمل جميع القطاعات الطاقة والصناعة والنقل، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٦م.
- (٢٩) مؤسسة بزنس مونيتر، التقرير السنوي لعدد السياح في الخليج العربي، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٨م.
- (٣٠) وكالة الإمارات للفضاء، أبو ظبي، التقرير السنوي للوكالة، عام ٢٠١٧م.
- (٣١) مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، دبي لصناعة الطيران، عام ٢٠١٧م.
- (٣٢) وكالة الإمارات للفضاء، أبو ظبي، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٦م.
- (٣٣) شركة نيوفارما، أبو ظبي، تقريرها السنوي لصناعة الادوية في دولة الإمارات، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٥.
- (٣٤) الإمارات العربية المتحدة، وزارة شؤون مجلس الوزراء، بيانات غير منشورة عام ٢٠١٧م.
- (٣٥) الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا)، تقريرها السنوي لصناعة الكيماويات والبتروكيماويات في دول الخليج العربي، جدة، عام ٢٠١٧م، ص ٣٢.
- (٣٦) الإمارات العربية المتحدة، سوق أبو ظبي للأوراق المالية، سوق دبي للأوراق المالية، التقرير السنوي للسوقين لعام ٢٠١٧م، عام ٢٠١٨م.
- (٣٧) هيئة الطرق والمواصلات العامة، دبي، تقريرها الخاص برؤية الإمارات لعام ٢٠٢١م، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٧م.
- (٣٨) الإمارات العربية المتحدة، مجلس الوزراء الاتحادي، وزارة شؤون مجلس الوزراء، مقررات مجلس الوزراء في عام ٢٠١٧م.
- (٣٩) مؤسسة نايت فرانك للاستشارات العقارية، دبي، التقرير السنوي لتجارة التجزئة لدول العالم، عام ٢٠١٧.

المصادر:

- ١- مجلة سامبا الاقتصادية، دولة الإمارات العربية المتحدة (اقتصاد مستدام في مواجهة الركود العالمي)، سلسلة تقارير، عام ٢٠١٤م
- ٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة، صندوق البنك الدولي، التقرير السنوي لمؤشر أجلبتي اللوجستي لعام ٢٠١٩م
- ٣- الجمعية العامة للأمم المتحدة، صندوق البنك الدولي، التقرير السنوي لمؤشر جودة الطرق لعام ٢٠١٩م
- ٤- المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، التقرير السنوي للتنافسية العالمية لجودة البنية التحتية للمطارات لعام ٢٠١٨م
- ٥- المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، التقرير السنوي للتنافسية العالمية لجودة البنية التحتية للموانئ البحرية لعام ٢٠١٩م
- ٦- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الموازنة الاتحادية للدولة لعام ٢٠١٨م.
- ٧- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الموازنة الاتحادية للدولة لعام ٢٠١٨م.
- ٨- المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، التقرير السنوي للتنافسية العالمية لكفاءة الانفاق الحكومي لعام ٢٠١٩م
- ٩- الحكومة الإماراتية الاتحادية، وزارة المالية، قسم الموازنة الاتحادية، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٨م
- ١٠- الجمعية العمومية للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، قسم الاحتياطات المالية النقدية، تقرير لعام ٢٠١٩م.
- ١١- مجلس الذهب العالمي، لندن، التقرير السنوي لاحتياطات الذهب للدول، تقرير لعام ٢٠١٩م.
- 12- Peter Hoffmann, Future Futures Sources, Dar Al-Farabi, General, 2011
- ١٣- محمد سعيد الطاهر، د. مأمون احمد محمد النور، الطاقة البديلة، جامعة النيلين، عام ٢٠١٥م
- ١٤- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العلوم المتقدمة، تقرير استراتيجية رؤية الإمارات المثوية ٢٠٧١م، عام ٢٠١٣م
- ١٥- مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، أبو ظبي، شبكة الانترنت، <https://www.enec.gov.ae>
- ١٦- إمارة بو ظبي، شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة، استراتيجية الطاقة البديلة، عام ٢٠١٦م.
- ١٧- إمارة دبي، بلدية دبي، مشروع دبي المستدامة، عام ٢٠١٦م
- ١٨- الحكومة الإماراتية الاتحادية، وزارة الطاقة والصناعة، مشروع طاقة الرياح، بيانات غير منشورة عام ٢٠١٨م.
- ١٩- الأمم المتحدة، صندوق البنك الدولي، الدول المنتجة للطاقة المتجددة، التقرير السنوي لعام ٢٠١٨م
- 20- Eden Logan, Planning and Strategy, University of Washington, General, 1999 .
- ٢١- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، قسم الاستثمارات، بيانات غير منشورة، عام ٢٠١٨م